التسول الإلكتروني في الجزائر بين استقطاب التضامن الاجتماعي ومؤشرات الاحتيال الافتراضي – دراسة تحليلية لآراء عينة من رواد مواقع التواصل الاجتماعي بولاية تيزي وزو

Electronic beggary in Algeria between polarizing social solidarity and indicators of virtual fraud - an analytical study of the opinions of social media users in Tizi Ouzou

القاضي نادية[1] *

تاريخ الإرسال: 2022/06/15 تاريخ القبول: 2023/02/04 تاريخ النشر: 2023/12/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة رأي المواطن الجزائري حول ظاهرة التسول الإلكتروني، بين اعتبارها قضية تستدعي تضامنا اجتماعيا، أو كأسلوب عصري للكسب غير المشروع؛ ذلك في إطار دراسة وصفية تحليلية اعتمدت على استبيانٍ موزع على عددٍ من المواطنين بالمدينة الجديدة على مستوى ولاية تيزي وزو (شمال الجزائر) قُدر عددها 72 فردا 43 منهم ذكور و29 إناث.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن التسول الإلكتروني ظاهرة غريبة على المجتمع الجزائري، لا تعكس مقومات المجتمع المسلم الداعم للعمل؛ إذ ينبغي مجابهتها من خلال إعادة النظر في قانون العقوبات للحد من انتشار الطابع المستجد للاحتيال والإجرام بدل التضامن معها اقتداءً بالتّجارب التشريعية الدولية على غرار المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: التسول؛ التسول الإلكتروني؛ التضامن الاجتماعي؛ الاحتيال الافتراضي

Abstract:

This study aims to know the opinion of the Algerian citizen about the phenomenon of electronic beggary between considering it an issue that calls for social solidarity or as a modern method of illegal gain, within a descriptive and analytical study relied on a questionnaire distributed to a number of citizens in the new city of Tizi Ouzou (in the north of Algeria) estimated at 72 individuals 43 Among them are males and 29 females.

As a results the study concluded that electronic beggary in Algerian society is an alien phenomenon in that does not reflect Muslim community, so it should be confronted by reconsidering the Algerian Penal Code to limit the spread of the new nature of fraud and criminality instead of solidarity with it, following the example of international legislative experiences similar to Kingdom Saudi Arabia.

KeywordsBegging; electronic beggary; social solidarity; virtual fraud

Résumé

Cette étude vise à connaître l'opinion du citoyen Algérien a propos de phénomène de la mendicité électronique entre la considérer comme un enjeu qui nécessite l’appel à la solidarité sociale, ou bien au tant qu’une méthode moderne de gain illégal au sein d'une étude descriptive et analytique qui s'est appuyée sur un questionnaire distribué à un nombre d'habitants au niveau de la

*القاضي نادية

[1]Nadia El kadi, جامعة لونيسي علي البليدة 2: ALGERIA, *en.elkadi@univ-blida2.dz* .

nouvelle ville de la Wilaya de Tizi Ouzou (située au nord de l'Algérie) estimé à 72 individus Parmi 43 sont des hommes et 29 autres sont des femmes.

l'étude a conclu que la mendicité électronique au sein de la société Algérienne est un phénomène étranger qui ne reflète pas la communauté musulmane, elle devrait donc être confrontée en reconsidérant le Code pénal Algérien afin de limiter la propagation de la nouvelle nature de la fraude et de la criminalité au lieu de la solidarité. Et pourquoi ne pas prendre l'expérience législative internationale telle que celle d'Arabie Saoudite comme modèle.

Mots clés: mendicité; mendicité électronique; solidarité sociale; fraude virtuelle

مقدمة

تعرف المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة ارتفاعا في مستوى الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي في شتى المجالات، على نحو سمح بتوسيع دائرة المعاملات، ليس فقط بين أفراد المجتمع الواحد بل تعداه لبناء علاقات عابرة للحدود؛ الأمر الذي ضاعف من أهمية تكنولوجيا الاتصال باعتبارها فاعلا رقميا يعين على بناء أسس التعايش الاجتماعي في الفضاء الإلكتروني.

إلاّ أنّ المتتبع لتطور طبيعة المنشورات التي يطرحها الأفراد على منصات التواصل الاجتماعي، باعتبارها أكثر المواقع الرقمية (الافتراضية) ولوجا –خاصة في الدول النامية على غرار الجزائر–سيلمس تفشي ظاهرة التّسول الإلكتروني بحثا عن قنوات متعددة للتضامن الاجتماعي، أو ما يعبر عنه المهتمين بدراسة التحولات الاجتماعية في الأوساط العربية بالاستنجاد الرقمي، بيد أن ذلك بات يطرح التساؤل في احتمال أن تكون الظاهرة إستراتيجية لكسب الأرباح من أكبر عدد من مستعملي مواقع التواصل الاجتماعي؛ فيكون ذلك مؤشرا لنمط مستحدث من الاحتيال ألا وهو الاحتيال الافتراضي.

لقد سنّت دول عربية عديدة على غرار المملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية قوانين، وتبنت أخرى إجراءات تحد من تفشي ظاهرة التسول الإلكتروني باعتبارها آفة اجتماعية افتراضية تهدد سلامة التعامل الافتراضي، وبما أن المجتمع الجزائري ليس بمنأى عن انتشار الظاهرة؛ فإن هذه الدراسة تسعى للتعريف بها ومن ثم معرفة رأي المواطنين الجزائريين على مستوى ولاية تيزي وزو في ذلك، وما إن كان الوضع يتطلب مجابهة الظاهرة باللّجوء لسبل التضامن الاجتماعي، أو الاعتماد على جهود المشرع الجزائري لإضفاء طابع الإلزامية في الحد من هذه التصرفات، من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:**إلى أي مدى يعتبر المواطن الجزائري التسول الإلكتروني احتيالا افتراضيا في ظل تعدد أساليب استقطاب التضامن الاجتماعي؟**

تندرج ضمن الإشكالية مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بكلّ من التضامن الاجتماعي والتسول الإلكتروني ؟
- ✓ هل يمكن اعتبار التوسل الإلكتروني أحد أوجه الاحتيال الالكتروني؟ وما هي مؤشراته؟

✓ ما هي متطلبات التصدي لظاهرة التسول الالكتروني في المجتمع الجزائري؟

فرضية الدراسة

بما أن الفرضية هي إجابة مؤقتة تحتمل النفي أو التأكيد وفقا للنتائج المرتبطة بالجانب الميداني للدراسة، فإن هذه الأخيرة تعتمد على الفرضية الشرطية التالية:

✓ تفشي ظاهرة التسول الإلكتروني في المجتمع الجزائري، يقتضي سنّ قوانين خاصة بمكافحة النمط المستحدث للتسول.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للتعريف بمفاهيم كل من التسول الإلكتروني والتضامن الاجتماعي، وفتح المجال لإدراك علاقة التسول الإلكتروني بالاحتيال الافتراضي، كما تهدف للتعرف على رأي المواطن الجزائري خاصة على مستوى ولاية تيزي وزو بشأن الظاهرة ومدى اعتباره للاستجابة لمتطلبات المتسولين الإلكترونيين تضامنا اجتماعيا، أو وقوعا في فخ الاحتيال الافتراضي.

حدود الدراسة

تنحصر الدراسة في حدودها الزمنية بين 25 و28 **ماي** من سنة 2022م بحيث تم خلالها توزيع واسترجاع الاستبيان الموزع على أفراد العينة.

أما حدودها المكانية فشملت الحيز الجغرافي ولاية تيزي وزو (شمال الجزائر) بالضبط على مستوى المدينة الجديدة (ب)

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف استجابات أفراد عينة الدراسة وتقديراتهم حول ظاهرة التسول الإلكتروني، وكذا تقديراتهم بخصوص تصنيف التفاعل معها ضمن حيز التضامن الاجتماعي، أو الوقوع في حيز الاحتيال الافتراضي.

مجتمع الدراسة

تسلط هذه الدراسة الضوء على عينة عشوائية من رواد وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى ولاية تيزي وزو الجزائرية، بالتركيز على الأماكن التي تستقطب المواطنين بشكل يومي على غرار "**مركز البريد عنان رابح**" و"**ملحقة البلدية للمدينة الجديدة**"، و"**محطة التليفريك**"علما أن الربط بين النقاط الثلاث يشكل مثلثا إداريا تتقارب فيه المسافات.

عينة الدراسة

سلطت هذه الدراسة الضوء على عينة عشوائية من رواد وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى المدينة الجديدة بولاية تيزي وزو الجزائرية شملت 75 فردا بحيث 20 منهم كانوا متواجدين بمحطة التليفريك، و26 على مستوى مركز البريد "عنان رابح"، و29منهم على مستوى ملحقة البلدية.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد استرجاع الاستبيانات الموزعة تم استبعاد ثلاثة منها نظرا لعدم دقة الإجابات وتداخلها، لتستقر العينة الصالحة للتحليل على 72 استبانه.

أداة الدراسة

تعتمد الدراسة على أداة الاستبيان المغلق الذي يحتوي على 14سؤالا موزعين على أربعة أقسام تتراوح بين الأسئلة الخاصة بالبيانات الشخصية، وأخرى تهدف لإعطاء صورة عن حالات التسول الإلكتروني التي يصادفونها، وأسئلة بخصوص مدى تضامنهم معها، في حين تتعلق بقية الأسئلة بمفهوم الجريمة الالكترونية في نظرهم، إضافة إلى أسئلة أخرى تمنح صورة عن مدى اعتبارهم للتسول الإلكتروني احتيالا الكترونيا من عدمه.

تقسيم الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية حيث يتناول المحور الأول المفاهيم الخاصة بكل من التسول الإلكتروني والتضامن الاجتماعي، في حين عالج المحور الثاني التسول الإلكتروني بين جدلية التضامن الاجتماعي والاحتيال الافتراضي، أما المحور الثالث فمس ظاهرة التسول الالكتروني في الجزائر وبعض الدول العربية، وخصّ رابع وآخر محور الدراسة الميدانية بالمدينة الجديدة بتيزي وزو حول ظاهرة التسول الإلكتروني.

1. الإطار ألمفاهيمي لمتغيرات الدراسة

يتناول هذا المحور مفاهيم كل من التسول الالكتروني والتضامن الاجتماعي، بدءا بتقديم فكرة عن التسول الالكتروني وتطورها، ثم الانتقال إلى التعريف بالتضامن الاجتماعي وأهم الأفكار التي تندرج ضمنه.

1.1 مفهوم التسول الالكتروني

إذا كان يقصد بالتسول في مفهومه العام الإلحاح في السؤال، والظهور بمظاهر الذّل والمسكنة للآخرين طلبا في عطفهم واستدرارا لرحمتهم بهدف الحصول على المال،(ويزة، 2020، صفحة 299) فإنه وفي ظل غياب تعريف دقيق للتسول الإلكتروني –لكون مفهوم التسول لم يخرج في الدراسات الاجتماعية أو القانونية من حيزه الكلاسيكي–يمكن تعريفه على أنه ظاهرة اجتماعية افتراضية، تعتمد على الحيلة في استقطاب انتباه الأفراد وتعاطفهم بهدف توسيع حظوظ الاستفادة من مخرجات ذلك التأثير العاطفي ماديا أو معنويا.

يرجع ظهور التسول الإلكتروني لسنة 1996م حين استحدثت شركة الخدمات الحاسوبية الأمريكية Yahoo في موقعها قسما خاصا بالمتسولين، ثم حوّلت تسميته إلى الاستجداء الإلكتروني حيث يطلب المدّونون المساعدة بحجج مختلفة، ثم ظهر أكبر موقع للتسول الإلكتروني سنة 2002م لصاحبته **كارن بوسنك** التي كتبت فيه العبارة التالية: "**كل ما أحتاجه هو دولارٌ واحد من عشرين ألف شخص، أو دولاران من عشرة آلاف، أو أربعة دولارات من خمسة ألاف شخص**"، تلقّت على إثرها تبرعات بلغ حجمها 13323 ألف دولار، كما أنها تحصلت إزاء شهرة موقعها على 4340 ألف دولار.(إخلاص ، 2021)

تأخذ ظاهرة التسول الإلكتروني منحى عديدة لخص ماجد الفهد (مختص في علم الاجتماع) أسبابها في ثلاث نقاط أولها حاجة الشخص لطرق باب غير مناسب لطلب المساعدة –وهنا يقع اللّوم على المجتمع والمؤسسات الخيرية في إطار ما يناط بها من أدوار–، ثانيها يكمن في الاستجداء الكاذب وضعف الوازع الديني لدى متتبعي الضحية، أما السبب الثالث فمرتبط بضعف شخصية المتسول الإلكتروني وعم ثقته بنفسه. (اعتدال ، 2015)

2.1 مفهوم التضامن الاجتماعي

يعُرّف التضامن الاجتماعي بأنه وسيلة وغاية لتسهيل وتيسير الحياة الإنسانية، باعتباره أحد العناصر الأساسية التي يقوم عليها التعايش والتعاون السلمي في المجتمع لأجل تبادل المنافع والتآزر.(علياء، 2021، صفحة 239)، كما يعني كذلك إشاعة العون والمساعدة بين أفراد المجتمع، وهو سلوك إنساني يهدف لتخفيف معاناة الفئة التي تكون بحاجة للمساندة الاجتماعية.(علاء و حيدر، 2020، صفحة 263، 264)

وأشار **ابن خلدون** إلى التضامن الاجتماعي في كتابه **المقدمة** مستخدما في ذلك مصطلح التعاون، معتبرا إياه أساسا للتّمدن وضرورة حتمية لتجمع البشر، مانحا المفهوم بعدين الأول باعتبار التضامن الاجتماعي آلية لتلبية الحاجيات الفردية والاجتماعية، وكذا باعتباره آلية لضمان الأمن الاجتماعي.(سحنون و العربي ، 2021، صفحة 116، 117)

كذلك وصف **دوركايم** التضامن الاجتماعي بأنه نمط يختلف عن التضامن الميكانيكي، يكون فيه التماسك مبينا على اختلاف المتناقضات التي تتكامل فيما بينها، وأنه كلما اختلف أفراد المجتمع كلما كانوا في حاجة إلى بعضهم البعض.(لمياء ، 2016، صفحة 49)

ذلك ويعتبر التضامن من شيم المجتمعات المسلمة فإذا كان في الدول الأجنبية يتم في إطار قانوني يغلب عليه طابع الجمعيات، فإنه في المجتمعات المسلمة مرتبط بمبادئ العقيدة الإسلامية التي تحث على التكافل بين أفراد المجتمع الواحد، وبغض النظر عن الدور الذي تلعبه الجمعيات الخيرية خاصة في الجزائر، إلا أن إعانة الغير ومساندة أفراد المجتمع في الأوقات العصيبة هي بالأساس مرتبطة بضمير ومبادئ المسلم الذي يؤمن بأهميته بالنسبة لغيره في كنف مجتمع تعاوني.

2. التسول الالكتروني بين جدلية التضامن الاجتماعي والاحتيال الالكتروني

يعتبر التسول الإلكتروني ظاهرة استفحلت بعدما أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة للتعاون والتضامن بين مختلف الأفراد، غير أنه أضحى من جانب آخر وسيلة للنصب والاحتيال لدى الفئة التي تتخذه وظيفة افتراضية لكسب الرزق(نسرين ، 2022)، ولعل من بين الأسباب التي دفعت لتجريم طلب المعونة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مختلف المواقع الافتراضية واعتباره سلوكا إجراميا، هو أن المتسولون الإلكترونيون يستعطفون الناس باستعمال تقارير مزورة ووثائق مزيفة يسهل وصولها لأكبر شريحة من أفراد المجتمع، فهم يعتمدون في ظل ذلك على صياغة قصص وهمية لخداع الغير تحت ذريعة حاجتهم الماسة لإسداء أقساط مدرسية، أو إجراء عملية جراحية، وغالبا ما ستغل الشباب هذه الطريقة لكسب المال بغرض شراء المخدرات.(دانا، 2019)

قد يفسر البعض التسول الإلكتروني كأسلوب افتراضي يترجم الحالات المزرية لفئات عديدة في المجتمع الواحد؛ ما قد يعكس مستوى التضامن الاجتماعي وروح المواطنة، في كنف جو تضامني افتراضي يسهّل على المتعاملين الرقميين الوصول لفك الغبن على أكبر عدد من الحالات الاجتماعية، غير أن انتشار الظاهرة بات مرهونا بمدى التفاعل مع طالبي العون عبر المواقع الرقمية؛ الأمر الذي قد يأخذ مجراه نحو النصب والاحتيال الإلكتروني اختصارا للزمن وللأساليب، وعليه فإن تصنيف التسول الإلكتروني في خانة الاحتيال الإلكتروني يقتضي تفسيرا لذلك الأخير.

إذا كان الاحتيال جريمة الغرض منها الاستيلاء على أموال الغير عن طريق الخداع، فإن الفرق بينه وبين الاحتيال الإلكتروني يكمن في كونه جزء لا يتجزأ عن الإجرام الالكتروني، باعتبارها جرائم ناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت، كوسيلة لتنفيذ الفعل الإجرامي وذلك بوجود عنصران أساسيان هما شبكة اتصال رقمية، ومجرم إلكتروني.(بولحية و سويح، 2019، الصفحات 38– 42) وعليه يمكن تعريف يمكن تعريف الاحتيال الافتراضي (الالكتروني) على أنه سلوك ينتهج منهج الحوسبة بنية الحصول على امتياز مالي. **(بولحية و سويح، 2019، صفحة 39).**

تجدر الإشارة إلى أن إمكانية اعتبار الاحتيال الإلكتروني جريمة إلكترونية مرتبط بدوره بمفهوم تلك الأخيرة التي عرّفها الفقيه الألماني TADIMEN بأنها "كل أشكال السلوك غير المشروع أو الضار بالمجتمع الذي يرتكب باستخدام الحاسوب"، (محمود ، الجريمة الالكترونية وتحديات الأمن القومي، 2019، صفحة 17)، والتي اعتبرها بعض الفقهاء العرب "كل فعل أو مشاع عمدي ينشأ عن الاستخدام المشروع لتقنية المعلومات، ويهدف للاعتداء على الأموال والحقوق المعنوية". (محمود، فن التحقيق والاثبات في الجرائم الالكترونية، 2020، صفحة 22)

مما سبق فإن اعتبار التسول الالكتروني احتيالا الكترونيا، يندرج في إطار الإجرام الالكتروني يُفسر في سياق الضرر الذي يسببه ذلك للأشخاص نتيجة لسلب أموالهم تحت ذرائع مختلفة، وأن اعتباره جريمة ينطلق من توفر ركنيها المعنوي والمادي بحيث يشمل الأول إرادة المتسول الإلكتروني ونيته في استغلال أفراد المجتمع، بالضغط على نفسيتهم بداع الشفقة

والتعاطف قصد الاستفادة من عدد أكبر من المتضامنين، في حين يعبّر الثاني عن الآليات المادية المعتمدة كالحاسوب وشبكة الانترنت، بالتالي توفر مجرم وأداة و نية وضحية كلها مؤشرات تؤكد نية مسبقة لارتكاب فعل الاحتيال الافتراضي.

3. ظاهرة التسول الالكتروني في الجزائر وبعض الدول العربية

يتناول هذا المحور ظاهرة التسول الالكتروني في الجزائر وفي بعض الدول العربية كالأردن، إمارة أبو ظبي، والمملكة العربية السعودية مع الإشارة لبعض الجوانب القانونية والاجتماعية في التعامل مع الظاهرة المستجدة بفعل العوامل التكنولوجية.

التسول الالكتروني في الجزائر

تطرق المشرع الجزائري من خلال قانون العقوبات في قسمه الرابع المعنون (التسول والطفل) عبر المادة 195 بأنه "يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من اعتاد ممارسة التسول في أي مكان كان، وذلك رغم وجود وسائل التعيش لديه أو بإمكانه الحصول عليها بالعمل أو بأية طريقة مشروعة أخرى"، أما المادة 196 المكررة من نفس القانون فتضمنت ما مفاده أن المخالفات المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر لا تمس شريحة الأحداث الذين لم يبلغوا بعد سن الثامنة عشرة، عدا ما تعلق بتدابير الحماية والتهذيب.(ج.ج.د.ش، 2020، صفحة 61)؛ بناء على ذلك فإن المشرع الجزائري لم يشر صراحة ولا ضمنيا لتحديد العقوبات المسلطة على جريمة التسول الكلاسيكية حتى، ونفس الشيء ينطبق على تعريفه للاحتيال في شقه التقليدي، وهذا ما قد يفسر إهماله لخطورة جريمة التسول في قالبها الحديث.

التسول الإلكتروني التشريع الأردن

عمل المشرع الأردني على حماية المواطنين من تداعيات التسول الإلكتروني، إذ أسند لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية في قرار صادر بسنة 2019م كافة الصلاحيات التي تمكنها من ملاحقة جميع التبرعات غير المرخصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وذلك بالتعاون مع وزارة المالية والأوقاف، والشؤون والمقدسات الإسلامية، والاقتصاد الرقمي، والريادة، والبنك.(فرح، 2021) ما يفسر بشكل أو بآخر رأي المجتمع الأردني بشأن الظاهرة المستجدة وتخوفه من تداعياتها.

التسول الالكتروني في إمارة أبو ظبي

نصت المادة 51 من قانون الشائعات بإمارة أبو ظبي على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وغرامة لا تقل عن 10 آلاف درهم كل من يرتكب جريمة التسول باستخدام وسائل تقنية المعلومات، كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أنه يعاقب بنفس العقوبة كل من استخدم وسائل تقنيات المعلومات في طلب المساعدة من الجهات الحكومية الاتحادية أو المحلية، أو أحد مسؤوليها بطريقة سيئة، أو على خلاف الحقيقة.(أحمد، 2022)

التسول الإلكتروني في المملكة العربية السعودية

اعتبر المشرع السعودي حالات طلب المعونة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تسولا يصنف في خانة الإجرام، ذلك وقد عرّفت المادة 01 من نظام مكافحة التسول السعودي بأن المتسول:" من يستجدي الحصول على مال غيره دون مقابل غير مقصود بذاته نقدا أو عينا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الأماكن العامة أو في المحال الخاصة، أو عبر الوسائل التقنية والواصل الحديثة أو أية وسيلة"، كما نصت المادة 02 منه بأنه:" يحظر التسول بصوره وأشكاله كافة، مهما كانت مسوغاته"(علي ، 2021).

وقد عملت المملكة على تحدي الظاهرة من خلال تخصيص منصات للتبرعات على غرار منصة إحسان وكذا جمعيات خيرية، كما أوكلت مهام لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وفقا للقرار السامي رقم 203 المؤرخ في 22 أفريل من سنة 2017 اعتماد إجراءات تنظيمية لمكافحة الظاهرة بدْءا بدراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية حتى النفسية للمتسولين الإلكترونيين، وتوجيهه للمؤسسات الخيرية الحكومية أو إلى وحدات التمكين في حالة كان قادرا علة العمل.(علي ، 2021)

وفي دراسة أجريت بالمملكة العربية السعودية بخصوص التسول الإلكتروني عبر موقع Tweeter تم التوصل لمجموعة من المعطيات التي تفسر الإطار العام للتسول الإلكتروني عبر نفس الموقع، من خلال مجموعة من المؤشرات التي تترجم الظاهرة، إضافة للتطرق للبراهين التي يعتمدها المتسولون الإلكترونيون كذرائع تمكنهم من الحصول على المرغوب المادي والأشكال التالية توضح ذلك:

الشكل 01: الإطار العام لظاهرة التسول الإلكتروني عبر موقع Tweeter بالمملكة العربية السعودية:

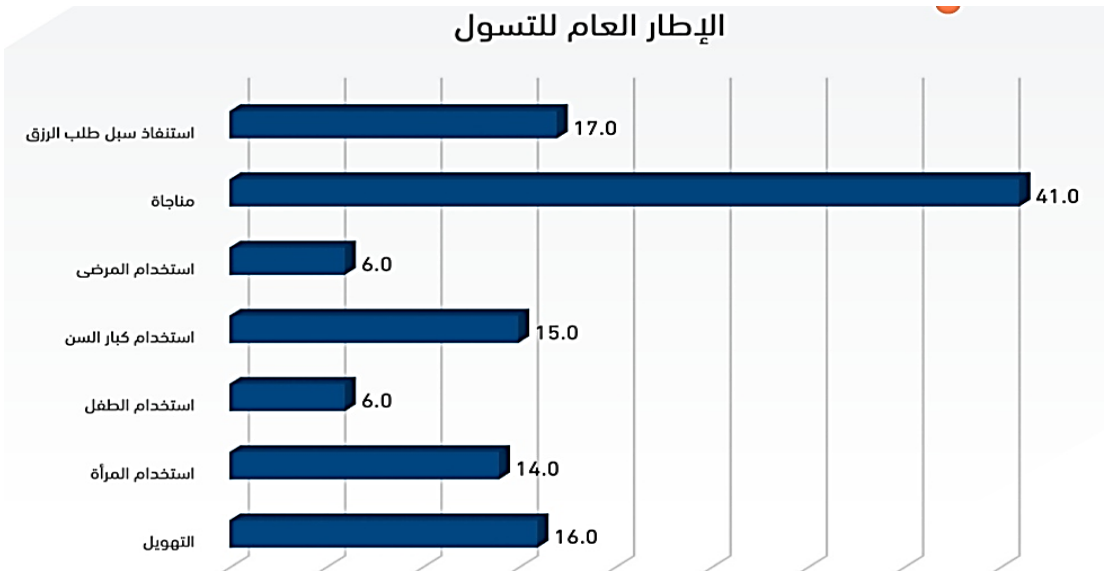

المصدر: (مركز القرارات للدراسات الاعلامية، 2021، صفحة 12)

الشكل 02: البراهين المستخدمة في مواضيع التسول الإلكتروني بالمملكة العربية السعودية:

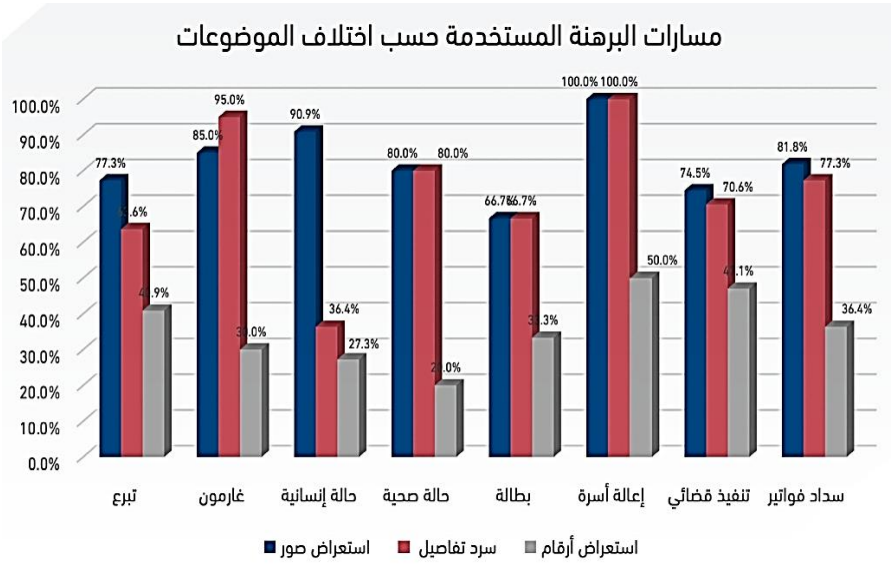

المصدر:(مركز القرارات للدراسات الاعلامية، 2021، صفحة 15)

ولعل تقاعس بعض التشريعات العربية في تجريم فعل التسول عبر المواقع الإلكترونية راجع إلى غياب دور الحكومات في دراسة الظاهرة، ومعرفة أسباب تفشيها، وكشف حقيقة الحالات التي تحتاج للمساعدة، كذا كشف الجهات التي تستثمر في الحالات الاجتماعية للغير (مثل الفقراء) وتشهر بهم عبر فيديوهات وصور منشورة محاولة بذلك توسيع دائرة التسول الإلكتروني محليا ودوليا.(عبد الكريم، 2021)

الدراسة الميدانية

خصص هذا الجانب لاستطلاع وتحليل أراء عينة من سكان ولاية تيزي وزو القاطنين بالمدينة الجديدة حول ظاهرة التسول الإلكترونين ومدى تعاطفهم معها في ظل مفهوم التضامن الاجتماعي أو اعتبارها وجه جديدا للاحتيال، وذلك بالاعتماد على نتائج الاستبيان الموزع على عينة الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة الميدانية تفريغا لنتائج الاستبيانات الموزعة والمسترجعة بحيث يعبر كل جدول بما يتضمنه من نسب تكرارية عن آراء متباينة بحيث يضم القسم الواحد مجموعة من الجداول.

القسم 01: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لعينة الدراسة وفقا للبيانات الشخصية:

الجدول 01 توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية

ذكر	43	59.72%
أنثى	29	40.27%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال النتائج المبينة في الجدول فإن نسبة أفراد العينة من الذكور بلغت 59.72%وهي نسبة عالية مقارنة بنسبة الإناث المقدرة بـ: 40.27%

الجدول 02: توزيع أفراد العينة حسب متغير النشاط

النشاط	التكرار	النسبة المئوية
موظف	36	50%
عامل	13	18.05%
متقاعد	19	26.38%
بطال	04	05.55%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتبين أن أغلب أفراد العينة هم موظفون، إذ بلغت نسبتهم 50%، يليها عدد المتقاعدين الذين بلغت نسبتهم 26.38%، ثم عدد العمال بنسبة 18.05%، في حين بلغ عدد البطال ين05%55.

الجدول 03: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	06	08.33%
متوسط	09	12.05%
ثانوي	11	15.27%
جامعي	24	33.33%
دراسات عليا	12	16.66%
تعليم مهني	10	13.88%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال النتائج المبينة في الجدول يتضح أن أغلب أفراد العينة جامعيين بلغت نسبتهم 33.33%، حيث 16.66%بمستوى الدراسات العليا، تليها نسبة 15.27%من توقف مسارهم الدراسي في مرحلة التعليم الثانوي، و13.88%منهم من زاولا تعليما مهنيا، في حين توقف المسار الدراسي لـ: 08.33% في مرحلة التعليم الابتدائي.

القسم الثاني: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لبعد التسول الإلكتروني

الجدول 04: توزيع آراء أفراد العينة بخصوص مصادفتهم لمنشورات التسول الالكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	55	76.38%
لا	05	06.94%
أحيانا	12	16.66%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أن أغلب أفراد العينة التي تقدر نسبتهم بـ: 76.38% يصادفون منشورات تتعلق بالتوسل الإلكتروني، في حين عبرت ما نسبته 16.66%على أنهم يصادفونها أحيانا، أما 06.94% هي نسبة أولئك الذين لم يصادفوا هذا النوع من المنشورات.

الجدول رقم 05: توزيع آراء عينة البحث بخصوص التطبيق الذي يصادفون فيه بكثرة المنشورات المتعلقة بظاهرة التسول الإلكتروني:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
فيسبوك	48	66.66%
تويتر	06	08.33%
انستغرام	12	16.66%
تيك توك	04	05.55%
مواقع أخرى	02	02.77%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

عبرت نسبة66.66% بمن المواطنين بأنهم يصادفون منشورات التسول الإلكتروني بكثرة عبر تطبيق فايسبوك، أما 16.66% فيجدونها على تطبيق انستغرام، بينما تصادف ما نسبته 08.33%تلك المنشورات على موقع تويتر في حين تجدها نسبة 05.55% منهم على موقع تيك توك، أما 02.77% فيجدونها على مواقع أخرى وهذا ما يترجم انتشار الظاهرة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

الجدول 06: توزيع آراء أفراد العينة حسب نوعية الحجج التي يصادفونها في منشورات التسول الإلكتروني والتي يعتبرها أصحابها دافعا للتسول

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
دافع المرض	31	43.05%
دافع تسديد الديون	03	04.16%
دفع إيجار المنزل	22	30.55%
تسديد التكاليف الدراسية للأبناء	07	09.72%
دافع الفقر	09	11.05%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال النتائج المبينة في الجدول يتضح أن المبررات التي يصادفها أفراد العينة أثناء قراءتهم للمنشورات المتعلقة بالتسول الإلكتروني تتراوح بين دافع المرض كأقوى مبرر بنسبة 43.05%، يليه دافع تسديد تكاليف إيجار المنزل بنسبة 30.55%، يليها مبرر الفقر بنسبة 11.05%، ثم دافع تسديد التكاليف الدراسية للأبناء بنسبة 09.72%، وأخيرا دافع تسديد الديون بنسبة 04.16%.

الجدول 07:توزيع آراء أفراد العينة بخصوص الأدلة التي تتضمنها منشورات التسول الإلكتروني التي يصادفونها:

النشاط	التكرار	النسبة المئوية
مبررة بوثائق طبية	31	43.05%
مبررة بفيديوهات	16	22.22%
مبررة بصور	20	27.77%
مبررة بتسجيلات صوتية	05	06.94%

المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أن أغلب الدلائل التي يستعين بها المتسولون الإلكترونيون هي الوثائق الطبية بنسبة43.05%، تليها الصور بنسبة27.77%، ثم الفيديوهات بنسبة 22.22%، وأخيرا التسجيلات الصوتية بنسبة 06.94%.

الجدول رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب وسائل التواصل التي يصادفونها في منشورات التسول الإلكتروني

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
رقم الهاتف	48	66.66%
رقم الحساب البريدي	19	26.38%
عنوان السكن	05	06.94%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن وسائل التواصل التي يتركها المتسولون الإلكترونيون في أغلب الأحيان هي رقم الهاتف بنسبة قدرت 66.66%، وبعضهم يترك رقم الحساب البريدي بنسبة قدرت 26.38% في حين بلغ ما نسبته 06.94% من المتسولون الإلكترونيون الذين يدرجون عناوين سكناهم ضمن منشوراتهم.

القسم الثالث نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لبعد التضامن الاجتماعي إزاء ظاهرة التسول الإلكتروني:

الجدول 09 توزيع آراء عينة الدراسة بخصوص ظاهرة التسول الإلكتروني التي تترجم حسبهم

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
انحلال القيم الاجتماعية وغياب روح التضامن الاجتماعي	42	58.33%
تدني المستوى الأخلاقي لرواد مواقع التواصل الاجتماعي	30	41.66%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تبين من خلال النتائج التي يتضمنها الجدول أن 58.33%من أفراد العينة يرجعون التسول الإلكتروني لانحلال القيم الاجتماعية وغياب روح التضامن الاجتماعي، في حين عبرت ما نسبته 41.66% بأن الظاهرة تعكس تدنيا في المستوى الأخلاقي لرواد مواقع التواصل الاجتماعي.

الجدول 10:توزيع آراء أفراد العينة حسب أسلوب التعاطف اتجاه المتسولين الإلكترونيين

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
ماديا	09	12.05%
معنويا	33	45.83%
ماديا ومعنويا	05	06.94%
لا أتعاطف	25	34.72%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتضح من النتائج المبينة في الجدول بأن45.83%من أفراد العينة يتعاطفون معنويا مع المتسولين الالكترونيين، أما 34.72%منهم فلا يتعاطفون معهم، في حين تتعاطف ما نسبته 12.05%مع أولئك ماديا، أما 06.94%منهم فيتعاطفون ماديا ومعنويا.

القسم الرابع: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لبعد تصنيف التسول الالكتروني في نطاق الاحتيال الافتراضي

الجدول 11: توزيع آراء عينة الدراسة لمفهوم الإجرام الإلكتروني بأنه ما يهدد

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
الأشخاص (المتعاملين الافتراضيين)	23	31.94%
الأموال (الحسابات)	18	25%
الأنظمة الرقمية	31	43.05%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أن 43.05%يفسرون الجريمة الإلكترونية أنها ما يمس بالأنظمة الرقمية، وتفسرها نسبة 31.94%بأنها ما يضر الأشخاص بصفتهم متعاملين افتراضيين، بينما عبرت ما نسبته 25% بأنها ما يمس بالأموال.

الجدول 12: توزيع آراء أفراد العينة بخصوص معرفتهم بان التسول الإلكتروني يصنف في بعض الدول العربية والأجنبية جريمة إلكترونية

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	31.94%
لا	49	68.05%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتبين من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول آن اغلب أفراد العينة المقدرة نسبتهم ب: % 68.05يجهلون بأن بعض الدول العربية والأجنبية تصنف التسول الالكتروني كجريمة الكترونية، في حين عبرت نسبة 31.94% منهم عن علمها بذلك.

الجدول 13: توزيع لآراء أفراد العينة بخصوص الأسلوب اللازم لمكافحة ظاهرة التسول الإلكتروني

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
نشر الوعي عبر الفضاء الإلكتروني	22	30.55%
تفعيل دور الأمن الإلكتروني الوطني	24	33.33%
سن قوانين ردعية تحارب ذلك	26	36.11%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتبين من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول أن نسبة36.11 من أفراد العينة دعت لضرورة سن قوانين ردعية تحارب ظاهرة التسول الإلكتروني، في حين دعت نسبة 30.55%منهم إلى ضرورة نشر الوعي عبر الفضاء الإلكتروني بينما يرى ما نسبته 33.33%إلى ضرورة تفعيل دور الأمن الإلكتروني الوطني.

الجدول 14: إمكانية حجب أفراد العينة للصفحات التي تتضمن منشورات الاستنجاد الرقمي مستقبلا

العبارة	التكرار	النسبة المئويه
نعم	42	58.33%
أحجب بعضها	27	37.05%
لا	07	09.72%
المجموع	72	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول بأن ما نسبته 58.33%من أفراد العينة سيحجبون المنشورات المتعلقة بالتسول الإلكتروني مستقبلا، وعبرت نسبة 37.05%بأنها ستحجب بعضا منها على مواقع التواصل الاجتماعي، أما نسبة 09.72%فعبرت عن رفضها لمقاطعة قراءة تلك المنشورات أو التفاعل معها.

مناقشة فرضية الدراسة

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثين من رواد التواصل الاجتماعي لديهم دخل مادي الأمر الذي يسهل على المتسولون الإلكترونيون إيجاد ضحايا تحت ذريعة الحاجة لمساعدة الغير ولتضامنهم خاصة في ظل التعاطف المعنوي مع منشورات التسول الإلكتروني التي قد ينجر عنها تعاطف مادي، إذ تنتشر تلك المنشورات غاليا في مجموعات الصداقة بالاعتماد على دلائل يستعين بها المتسولون الإلكترونيون على غرار الملفات الطبية لجمع الأموال في ظل عدم إدراك المواطن الجزائري بأن ذلك السلوك يعاقب عليه فاعله في دول أخرى، وأنه وجه جديد للاحتيال على أموال الغير يندرج هو الآخر ضمن سلوكيات الإجرام الإلكتروني.

ولعل ما سهاهم في تفشي هذه الظاهرة في الجزائر هو غياب الإطار القانوني الذي يصنف الظاهرة كاحتيال رغم توفر كل شروط الفعل من مدبر وأداة وضحية وبيئة الفعل (البيئة الرقمية)، وفي ظل ذلك يتسبب الانسياق الاجتماعي صوب كل ما يتم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي ف توسع رقعة الاستغلال الرقمي في ظل غياب الوعي التام بخطورة الظاهرة وتداعياتها على الأمن المجتمعي في شقه الرقمي، وعليه فإن التفكير في مجابهة ذلك يستدعي أن يعيد المشرع الجزائري النظر في قانون الجريمة الالكترونية بتعديله وإدراج التسول الإلكتروني ضمن السلوكيات الممنوعة اقتداء بالتجارب الدولية التي سبقته إلى ذلك.

بناء على ذلك فإن الفرضية القائلة بأن: "**تفشي ظاهرة التسول الإلكتروني في المجتمع الجزائري، يقتضي سن قوانين خاصة بمكافحة النمط المستحدث للتسول**" فرضية صحيحة، وأن الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن اختصارها بالقول أن ظاهرة التسول هو وجه جديد للاحتيال في الجزائر، وأن فهم المواطن الجزائري لتداعيات ذلك يقتضي جهودا تشريعية وأخرى أمنية تخرج بالظاهرة من نطاق السلوكيات التي تستدعي تضامنا اجتماعيا.

خاتمة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الدراسة تبين أن التسول الإلكتروني ظاهرة اجتماعية رقمية تمس بالقيم الاجتماعية وتعتبر مصدر تهديد للتعاملات الاجتماعية في المواقع الافتراضية، وبما أن دولا عديدة تصنفه كنمط جديد للاحتيال الإلكتروني الهادف للكسب غير المشروع بالتالي فإن التصدي للانتشار الظاهرة في الجزائر يقتضي تعديلا في المواد القانونية المتضمنة لفعل التسول، وعليه يمكن الخروج بالمقترحات التالية:

- ✓ ضرورة تفعيل دور الإعلام والأمن في التوعية بخصوص انعكاسات التسول الإلكتروني باعتباره طريقة مستحدثة لجني الأموال، والاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي للتعريف بخطورة الظاهرة على المجتمع لأن المجتمع المسلم يحث على العمل لا على التسول بشتى أنواعه.
- ✓ اعتماد أسلوب المقارنة المرجعية للأخذ من التجارب الدولية خاصة العربية منها ومن طريقتها في مكافحة التسول الإلكتروني الذي يسيء لسمعة المجتمعات العربية المسلمة، وتوسيع خريطة الهياكل التضامنية على المستوى الوطني خاصة دور الهلال الأحمر الجزائري، وتفعيل أنشطة التضامن بالنسبة للجمعيات على مدار السنة بدل جعلها مقتصرة على شهر رمضان أو على التعاون الدولي فقط.

قائمة المراجع

- الغامدي علي. (15 12, 2021). طلب المعونة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تسول محظور. تاريخ الاسترداد 15 05, 2022، من https://www.alyaum.com/articles/6369262/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A
- بلعسلي ويزة. (2020). تجريم التسول باستغلال الأطفال في التشريع الجزائري. (جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، المحرر) *مجلة العلوم الانسانية، 31* (04)، صفحة 299.
- بن براهيم نسرين. (22 02, 2022). التسول الالكتروني...يستشري في الجتمع نصبا واحتيالا. تاريخ الاسترداد 18 05, 2022، من https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%86/
- ج.ج.د.ش. (2020). قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم. *الامر رقم 66- 156 المرخ في 18 صفر 1386 الموافق لـ 08يونيو 1966* ، 61.
- داود إخلاص. (25 09, 2021). من الغرب إلى العرب: نشأة وتطور مواقع الاستنجاد الالكتروني. تاريخ الاسترداد 16 05, 2022، من http://www.annabaa.org/arabic/informatics/28557

- سعيد ابراهيم علياء. (2021). دور التضامن الاجتماعي في تخفيف زيارة الأبعيين. (مركز كربلاء للدراسات والبحوث، المحرر) *مجلة السبط، 02* (11)، صفحة 239.
- سفيان سحنون ، و ايشبودان العربي. (2021). واقع التضامن الاجتماعي بين المهيكل (الجمعيات) وغير المهيكل (الأسرة والأفراد) كآليات للتخفيف من مظاهر الفقر بالجزائر– دراسة ميدانية على بعض الفاعلين في التضامن الاجتماعي لبلدية احمر العين بتيبازة. (جامعة الجزائر 02، المحرر) *مجلة الأسرة والمجتمع، 09* (01)، صفحة 116، 117.
- شعبان دانا. (08 07, 2019). مواقع التواصل الاجتماعي أرض خصبة لأصحاب التسول الالكتروني. تاريخ الاسترداد 18 05, 2022، من https://www.alkhaleej.ae/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A3%D8%B1%D
- شهيرة بولحية ، و دنيازاد سويح. (2019). الاحتيال الاكتروني. (المركز الجامعي سي الحواس – بريكة، المحرر) *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية* (04)، الصفحات 38– 42.
- عابد أحمد. (15 03, 2022). محتالون يستخدمون السوشيال ميديا في التسول الالكتروني. تاريخ الاسترداد 17 05, 2022، من https://www.emaratalyoum.com/local-section/accidents/2022-03-15-1.1610195
- عامر عبد الكريم. (24 11, 2021). تصاعد ظاهرة التسول الالكتروني. تاريخ الاسترداد 18 05, 2022، من https://www.khuyut.com/blog/e-begging
- عبد الحسن جبر السيلاوي علاء، و محمد بدر الفتلاوي حيدر. (2020). فلسفة التضامن الإجتماعي في نطاق الجريمة المشهودة في التشريع الجزائري العراقي. (جامعة الكوفة، المحرر) *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 01* (44/ 02)، صفحة 263، 264.
- محمد اعتدال. (15 12, 2015). الإستجداء الالكتروني: هل تحول البريد الإلكتروني لجمعية خيرية؟ تاريخ الاسترداد 15 05, 2022، من https://www.al-jazirah.com/2015/12/15/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ac%d8%af%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%86

%d9%8a-%d8%9b-%d9%87%d9%84-%d8%aa%d8%ad%d9%88%d9%84-
/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%8a%d8%af

- مدين محمود. (2019). *الجريمة الالكترونية وتحديات الأمن القومي*. مصر: المصرية للنشر والتوزيع.
- مدين محمود. (2020). *فن التحقيق والاثبات في الجرائم الالكترونية*. مصر: المصرية للنشر والتوزيع.
- مرتاض نفوسي لمياء. (2016). أشكال التضامن الاجتماعي "التويزة نموذجا". (جامعة وهران 01 أحمد بن بلة، المحرر) *مجلة اللغة والاتصال، 12* (19)، صفحة 49.
- مركز القرارات للدراسات الاعلامية. (2021). *التسول الالكتروني عبر تويتر...أساليب الاقناع واستراتيجيات الاحتيال دراسة تحليلية*. المملكة العربية السعودية.
- موسى فرح. (16 05, 2021). "التسول عبر الانترنت" آخر ظواهر "الشحدة" في زمن كورونا. تم الاسترداد من https://alanbatnews.net/article/329219